إطار قانونى مقترح لمواجهة مشكلة وجود الالغام فى الاراضى المصرية

دراسة تطبيقية على منطقة الساحل الشمالى الغربى

[١٣]

فيصل ذكى عبد الواحد[١]– جمال الدين احمد حواش[٢]– آمال حسن محمد حسن
١) قسم القانون المدنى، كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢) اكاديمية ناصر العسكرية العليا

المستخلص

أصبحت قضية الألغام الأرضية تستحوذ على حيز كبير من الإهتمام العالمى بسبب الآثار الإنسانية المروعة لها، حيث كان الهدف من هذه الألغام فى بادئ الأمر ينحصر فى مجرد حماية الأهداف والمنشآت العسكرية، ولكنها تحولت الى أدوات فتاكة للدمار وللقتل ضد المدنيين الأبرياء، مما أبعد الألغام الأرضية عن مجرد وسائل عسكرية مستخدمة فى ظروف القتال التقليدى الى أدوات لقتل المدنيين دون تمييز، ولفترة تستمر لزمن طويل عقب إنتهاء عمليات القتال. وأن خطورة قضية الألغام على الصعيد العالمى تبدو واضحة فى انتشار أعداد هائلة من الألغام الأرضية فى الكثير من قارات العالم، حيث يقدر عدد ألغام على الصعيد العالمى بحوالى ١١٠ مليون لغم، وأغلبها موجود فى الشرق الأوسط وإفريقيا ومن ثم، كان من الطبيعى أن يزداد الاهتمام العالمى بقضية الألغام الأرضية خلال السنوات القليلة الماضية.

وتتضح خطورة هذه المشكلة اذا اخذنا في الاعتبار ان مصر تعتبر اكبر دولة في العالم متضررة من الألغام بحكم وجود اكبر عدد من هذه الألغام في اراضيها، والبالغة حوالي٢٢،٧ مليون لغم في مصر وحدها، من بين١١٠ ملايين لغم علي الصعيد العالمي، مما يعني ان الألغام الموجودة لدي مصر تمثل خمس الألغام الموجودة علي مستوي العالم ويعد مستوى تركيز الالغام الارضية فى مصر هو الثانى على مستوى العالم حيث تشكل ٢١% من إجمالى الإلغام الأرضية المزروعة فى العالم وتنتشر هذة الالغام على مساحة تبلغ٢٤٨ الف هكتار تمثل ٢٢%من اجمالى مساحة مصر تمتد منطقة الالغام من محافظة مطروح إلى محافظة الإسكندرية .

وتهدف الدراسة إلى بيان الإطار القانونى الدولى الحاكم لمواجهة مشكلة الالغام فى ضوء المبادئ العامة للقانون الدولى الإنسانى و فى إطار الاتفاقيات الدولية وما يترتب من تحقق للمسؤولية الدولية فى حالة انتهاك الدول لقواعد ومبادئ القانون الدولى وكذلك مواجهة مشكلة

الالغام على الصعيد الوطنى من خلال إستراتيجية تنمية الساحل الشمالى الغربى" التطهير والتنمية معا"مما يعنى ربط عملية إزالة الالغام بقضية التنمية . وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج من أهمها ان مسؤولية مكافحة الالغام لا تقع فقط على الدول االمسؤولة عن زراعتها بشكل يخالف القوانين والأعراف الدولية بل المجتمع الدولى ككل ممثلا فى الامم المتحدة تقع علية مسؤولية مكافحة الالغام باعتبار الامم المتحدة وفقا لميثاقها مسؤلة عن حفظ الامن والسلم الدوليين ،وتظهر النتائج ايضا أن هناك صحوة للضمير العالمى لمواجهة كارثة الالغام. ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التى بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وامكانياتها من عام ١٩٩٤ للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة والذى اسفر عن إتفاقية دولية تحظر وتحرم إستخدام الألغام الأرضية.

وانه لابد من صحوة للضمير العالمى، كما توصلت الدراسة الى امكانية تحقيق تنمية شاملة لوجود لإمكانيات التنموية الكبيرة لمنطقة الساحل الشمالي الغربي في مجالات اقتصادية متنوعة إذا ما تمت إزالة الألغام منها، كما أن توفير القواعد المعلوماتية السليمة يمكن أن يساهم في تفعيل خطط إزالة الألغام لتحقيق خطط التنمية على أسس سليمة .

مقدمة

نشأت مشكلة الألغام بالصحراء الغربية بفعل مخلفات معارك الحرب العالمية الثانية ففي الفترة من عامي ١٩٤١ حتى ١٩٤٣ دارت معارك حربية ضارية بين الجيشين الألماني والبريطاني في منطقة العلمين بالساحل الشمالي استخدمت خلالها الألغام الأرضية علي نطاق غير مسبوق وقد أدي نقص الإمدادات والوقود للجيش الألماني في أواخر عام ١٩٤٢ إلى تصعيب مهمة خوض معارك دفاعية متحركة ومن هنا جاءت فكرة القائد الألماني روميل بزراعة خط المواجهة بينه وبين القوات البريطانية بما أسماه حدائق الشيطان وهي حقول ألغام غير عادية زرعت في باطن الأرض رأسيا علي امتداد ثلاث طبقات بحيث إذا تم إزالة اللغم الأول ينفجر الثاني وإذا أزيل الثاني انفجر الثالث. حيث استعملت في هذه الحقول جميع أنواع الألغام المعروفة عالميا وقتها وذخائر متعددة الأنواع ثم تمت تغطيتها بمخلفات العربات المدمرة وأحيطت بأسلاك التفجير بحيث تنفجر بمجرد اللمس كما استخدمت أعمدة التليفون كفخاخ للدبابات عبر تصميمات شديدة التعقيد حتى بمعايير العمليات الحربية في الوقت الحالي.

تتركز الألغام من مخلفات الحرب العالمية الثانية بمنطقة الساحل الشمالي الغربي في منطقة العلمين، وذلك بطول ٦٠ كيلومتر بين ساحل البحر المتوسط والجرف الجبلي لمنخفض القطارة، بالإضافة إلى مناطق أخرى متفرقة من الساحل الشمالي والتي زرعت بها الألغام.

وتعد مشكلة وجود الألغام ومخلفات الحروب من أهم الأمور التي تعوق التنمية بمنطقة الساحل الشمالي الغربي منذ ذلك الحين، وقد تعقدت مشكلة الألغام بسبب ظروف المعارك نفسها وتغير معالم المنطقة بسبب العوامل الجوية التي أظهرت عدم دقة التسجيلات السابقة لمواقع هذه الألغام، ولم يتم تطهير سوى أجزاء محدودة من هذه المناطق على مدار العقود الستة الماضية، وإن ظهرت أخيرا محاولات جادة لتبني مشروع قومي لحل هذه المشكلة. (وائل محمد يوسف ، القاهرة، ٢٠١٠)

تمثل مشكلة الألغام في مصر تحديا شديدا لجهود التنمية الاقتصادية بل الأهم من ذلك أنها تمثل تهديدا لحياة وسلامة الأفراد،، كل هذه المعلومات أصبحت مدعاة لتحقيق حاجة المجتمع الدولى الملحة لتضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة هذا الخطر والقضاء عليه ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التى بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وامكانياتها من عام ١٩٩٤ للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة . وما تمخض عن الإهتمام الدولى بها فى توقيع اكثر من١٣٥ دولة على إتفاقية دولية تحظر وتحرم إستخدام الألغام الأرضية

وعلى المستوى الوطنى طالبت مصر فى اجتماعات الخبراء لمناقشة مشروع الإتفاقية فى أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٧ .. بمزيد من الضغط الدولى لدفع الدول التى شاركت فى معارك الحرب العالمية الثانية على أرض مصر، إلى تقديم خرائط الإلغام، وتقديم الدعم الأكبر لإزالتها .كما بدأت الجهود تتجه بقوة لمواجهة مشكلة الالغام وازالتها من الصحراء الغربية والساحل الشمالى الغربى بعد سنوات من الأهمال والتجاهل وقد تبلور الاهتمام فى وضع خطة لتنمية الساحل الشمالى وتطهير المنطقة من الالغام وربط ازالة الالغام بقضية التنمية(التطهير والتنمية معا) بحيث تكون عملية الإزالة جزء لا يتجزأ من اى مشروع تنموى يتم تنفيذة بالمنطقة وهى خطة متكاملة تضم رؤية إستراتيجية شاملة وخطط تنموية فقد قامت الجكومة المصرية عام

٢٠٠٠ بتشكيل اللجنة القومية للإشراف على ازالة الالغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى وقامت بإعداد خطة للتنمية تقدر استثماراتها ب ٦٠ مليار جنية(١٠،٦ مليار دولار) وتتضمن مشروعات لتطوير البنية التحتية من أجل تنمية الزراعة والصناعة والسياحة البيئية والإسكان وفى نوفمبر ٣٠٠٦ وافقت وزارة التعاون الدولى والبرنامج الانمائي للامم المتحدة على مشروع ازالة الالغام الارضية وتنمية المناطق التى تأثرت بهذة الالغام كما قامت بدعوة اكبر خمس شركات دولية ذات خبرة فى إنتاج أجهزة الكشف عن الالغام لتحديد اكثر هذه الأجهزة ملائمة للتربة والمناخ فى مصر التصدى لمشكلة الالغام الارضية فى الصحراء الغربية بمصر (هبة حندوسة، القاهرة ٢٠١٠)

مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية واحدة من أعقد المشكلات الإنسانية والإقتصادية والأمنية فى مصر، حيث تسببت هذه المشكلة فى وقوع الآلاف من القتلى والمصابين على مدى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، بالإضافة الى تعطيل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المناطق المتضررة من الألغام، علاوة على ما تشكله هذه القضية **من أبعاد أمنية وقانونية وبيئية**. (أحمد ابراهيم محمود، القاهرة،٢٠١٠)

البعد الإنسانى والاجتماعى: كما أن هناك بعدا إنسانيا هاما لمشكلة الألغام في مصر حيث تسببت في إحداث وفيات وإصابات بالغة لأهالي المناطق المتضررة. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الخسائر البشرية منذ عام ١٩٨٢ في نطاق الصحراء الغربية بلغت ٨٣١٣ فرد منهم ٦٩٦ قتيل و ٧٦١٧ جريح مصاب بجانب وجود الكثير من الحالات غير المسجلة. كما بلغت الحوادث المسجلة لانفجار الألغام أكثر من ٥٠ حادثة.(وزارة التخطيط، المجلد الأول– يناير ٢٠٠٣)

البعد الاقتصادى: من الاسباب الرئيسية لتراخى جهود التنمية بالساحل الشمالى الغربي وظهيروه الصحراوى هو إنتشار الالغام والاجسام الصلبة كمخلفات الحرب العالمية الثانية فى عديد من المناطق والمساحات ذات الإمكانات التنموية فمشكلة انتشار الألغام يظهر جليا فى كون الالغام معوق لتنفيذ سياسات التنمية **على كافة المستويات كما يلي:** (وزارة التحطيط، الملخص التنفيذى، ابريل ٢٠١١)

١- **على المستوى الاستراتيجي** يعرقل انتشار الألغام والأجسام الصلبة تحقيق الترابط الإقليمي والتكامل الوظيفي، خاصة بين محافظات الإسكندرية ومطروح والوادي الجديد نظراً لصعوبة تنفيذ الشبكة الحيوية للعمران، فحقول الألغام بمناطق الحمّام والضبعة ومطروح وسيدي برّانى والسلوم تمثل قيداً على تحديد مسار الطريق الساحلي الدولي، خاصة في الشريط الممتد طولياً بين محافظتي الإسكندرية ومطروح حتى حدود مصر الغربية بطول ٤٦٥ كم، وكذلك تشكل عقبة في سبيل تنمية محور سيوه – مرسى مطروح بطول ٢٩٠ كم، وتنمية محور (جسر ترعة النصر – الضبعة – مرسى مطروح) بطول ٣٠٠ كم والذي يربط غرب محافظة البحيرة بمحافظة مطروح. ومن ثم، يشكّل تواجد الألغام عائقاً كبيراً أمام توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الدافعة لجهود التنمية على هذه المحاور.(وائل محمد يوسف ، ٢٠١٠)

٢- **على المستوى الإقليمي** يعوق تواجد حقول الألغام بالمناطق المذكورة عاليه إقامة عدد من القرى المركزية الرئيسية التى تخدم مجموعة من القرى التابعة والتجمعات الريفية بنطاق خدمة يبلغ ٢٥ كم من نقطة المركز، كما يحول تواجد الألغام والأجسام الصلبة دون إنشاء المراكز والقرى السياحية المستهدفة فى كلٍ من العلمين وسيدى عبد الرحمن ورأس الحكمة ومطروح، فضلاً عن أنه يلقى بظلاله على تنمية الظهير الصحراوى للشريط الساحلى، وعلى مستهدفات خطط وبرامج تنمية سياحة السفاري خاصة، والسياحة البيئية عامة.

٣- **على المستوى المحلى** يحول انتشار حقول الألغام دون التوسع في مساحات المراعى والزراعة المطرية ودون إقامة التجمعات الريفية بمناطق الاستصلاح الزراعي، خاصة عند الضبعة، كما يضيّق من فرص الاختيار السليم – تبعاً لطاقات الخدمة – للمواقع الخدمية،

كالاستراحات ومراكز الإسعاف السريع ومحطات خدمة السيارات ووحدات الاتصال الهاتفي. فضلاً عن عرقلة إقامة بعض التجمعات السكانية التي تخدم القطاعات التنموية من زراعة ورعى وسياحة وصناعة وتعدين..الخ.

ويعتبر انتشار الألغام من القيود والمحدّدات الرئيسية للمخطّطات العمرانية للمدن والقرى المتواجدة في نطاقها، ولجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العمرانية الخاصة بالمناطق البدوية بمطروح وسيوه. وتزداد خطورة هذه المشكلة بالنسبة للإسكان العشوائي، خاصة مع وجود ٢٧ منطقة عشوائية قابلة للامتداد والتوسع العمراني غير المخطّط، ويقطنها ما يقرب من ٨٥ ألف نسمة معرّضين للخطر، هذا بالإضافة إلى القيود المترتبة على تواجد الألغام من حيث الاختيار الدقيق للمواقع المثلى للمدن الجديدة بما يكفل سلامة وأمان المواقع المختارة وسلامة المواطنيين ومنها المدينة المليونية الجارى تخطيطها بمنطقة العلمين. (وائل محمد يوسف، جامعة الأزهر ،القاهرة، ٢٠١٠)

٤- **على مستوى المالى" تكاليف الإزالة:** فإن الجانب المالي لإزالة وتطهير حقول الألغام في الصحراء الغربية يعتبر مشكلة بالغة الأهمية بسبب ارتفاع تكاليف ازالة وتطهير حقول الألغام، لأن الصعوبات الكثيرة المحيطة بعمليات اكتشاف مواقع الألغام تزيد كثيرا من تكاليف ازالة وتطهير حقول الألغام، وتذهب بعض التقديرات الي ان تكلفة ازالة اللغم الواحد ربما تتراوح بين٣٠٠-١٠٠٠ دولار، علي الرغم من ان ثمن اللغم ذاته ربما لا يزيد علي٣ دولارات.

كما يمثل البعد الامنى: لمشكلة الالغام فى حدوث مخاطر أمنية هامة تزيد من فداحة حقول الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية وسيناء، وتتمثل فى أن الألغام تعتبر أحد مصادر حصول الجماعات المتطرفة فى مصر على المتفجرات، حيث أن بعض البدو من الأعراب أصبحوا يعرفون بدقة شديدة طرق عمل هذه الألغام، وسبل إزالتها وتفكيكها، وإستخراج مكوناتها، ثم المتاجرة بهذه المحتويات، ولاسيما المواد المتفجرة، وبيعها إلى الجماعات المتطرفة، والتى تستخدمها بدورها فى تنفيذ عمليات إرهابية.

البعد القانونى: يظهرفى موقع مشكلة الألغام الأرضية فى مصر ضمن الإطار الدولى العام لمعالجة هذه المشكلة على الصعيد العالمى، فهناك ثمة أبعاد هامة مازالت غائبة عن المجهود الدولى فى مجال الألغام الأرضية، أبرزها أن الإتجاه العالمى المناهض للألغام الأرضية المضادة للأفراد كان منصباً على إنتاج وإستخدام وبيع وتخزين هذه الألغام، ولم يعالج قضية إزالة هذه الالغام، ولم يحدد مسئوليات الدول التى زرعتها، ولا تكفى مخصصات الصندوق الطوعى للأمم المتحدة للمساعدة فى إزالة الألغام على القيام بهذه المهمة.و على الرغم من حدوث تحول فى موقف حكومات ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا فى اتجاه الاعتراف واقعياً بمسئوليتها عن زرع ألغام فى الصحراء الغربية، إلا أن هذه المواقف لم تترجم الى مساعدات حقيقية للمجهود المصرى فى مجال إزالة الألغام، ومازالت المساعدات التى قدمتها هذه الدول محدودة للغاية، ولا تساعد فى تنفيذ هذه المهمة الشاقة والمكلفة. (احمد ابراهيم محمود،، القاهرة، ١٥فبراير ٢٠٠٠) .

البعد البيئي: تمثل التهديدات البيئية الناتجة عن الألغام الأرضية والمواد المتفجرة من مخلفات الحرب تهديدات للنظم الإيكولوجية البرية والمائية منها تلوث التربة والتلوث الكيميائي لشبكات المياه وتدهور التربة وازالة الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجى (تقرير معهد الكويت للابحاث العلمية ١٠ ديسمبر٢٠١٣)

كما أن تآكل غطاء الألغام البرية المتواجدة في باطن الأرض الناتجة على طول المدة الزمنية، يتسبب في تسرب المادة المتفجرة إلى التربة التي تترك آثارا سامة، كما تترك القذائف غير المنفجرة آثارا سلبية مماثلة، فضلا عن تلف وتدهور الثروة النباتية التي تعد مصدرا للتغذية و الكلإ والطب التقليدي (التداوي بالأعشاب). (نزهة المضمض، مجلة العهد الجديد للمغرب ،نوفمبر٢٠١٣)

أهداف الدراسة

تعتبر مشكلة الالغام بالساحل الشمالى الغربى فى مصر جزءا من مشكلة الالغام فى مصر ككل وفى العالم ويهدف البحث فى تناوله لمشكلة الالغام فى مصر الى معالجتها وتحليلها من منظور الابعاد التشريعية البيئية والتنموية على النحو التالى:

أولا: مواجهة مشكلة الالغام على المستوى الدولي: من خلال التعرف على الكيان القانونى الدولى الذى يوفر المعلومات الخاصة بمسألة الالغام وفقا للأعراف والمواثيق الدولية،و يتمثل ذلك البعد التشريعى فى المحددات القانونية التالية:

١- بيان الإطار التنظيمى للألغام من خلال التعرف على ماهيتها وطبيعتها وأنواعها والتأثيرات السلبية لها.

٢- التعرف على الاطر القانونية لقواعد القانون الانسانى الدولي فيما يتعلق بحماية البيئة التي اعتبرتها الجيل الثالث لحقوق الانسان وعليه وجب حماية هذا الحق الانسانى المتمثل فى وجود بيئه سليمة.فى ظل اتفاقية لاهاى وجنيف وبرتوكولاتها اللاحقة عليها.

٣- تتبع المسار القانونى لمبادئ وأحكام القانون الدولى الإنسانى فيما يتعلق بحماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة والحروب وبيان مشروعية استخدام الالغام او عدم مشروعيتها فى ضوء تلك المبادئ.

٤- إجراء دراسة تحليلية للإطار القانونى الحاكم لمشكلة الالغام الارضية فى إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بها وكيف تصدى المجتمع الدولى لهذه المشكلة باعتبارها مشكلة عالمية

٥- محاولة الكشف عن المبادئ والسوابق القانونية الداعمة لثبوت المسؤلية الدولية وما يترتب من تحقق لها فى حالة انتهاك الدول لقواعد ومبادئ القانون الدولى، وفقا لمبدأ مختصرا جامعا يقرره القانون الدولي مؤداه أن(مسئولية إزالة الألغام تقع علي عاتق الدول التي زرعتها وتتحمل بالتعويض عن الأضرار التي نشأت عنها) ومبدأ من يلوث يدفع تحت بند "المسئول عن التلوث يتحمل نفقات إزالته" المعروف انجليزيا بمبدأ **polluters pay principle** . والاستناد الى السوابق الدولية فى القضايا المماثلة للضغط على الدول

واضعة الالغام ومطالبتها بتعويضات مستحقة كموافقة المانيا على دفع تعويضات لإسرائيل عن الهولوكوست، وموافقة الولايات المتحدة خلال الثمانيات على الاعتذار الرسمي والتعويض لضحايا المعتقلات الأمريكيين من أصول يابانية.

٦- محاولة توضيح الجانب الاخر من المسؤولية وهى المسؤولية الادبية والإنسانية التى تقع على المجتمع الدولى ككل متمثلا فى دور الامم المتحدة فى مكافحة الالغام وبرنامج الاعمال المتعلق بإزالة الالغام.

ثانيا: مواجهة مشكلة الالغام عل المستوى الوطنى: تتمثل مواجهة مشكلة الالغام على المستوى الوطنى في تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى من خلال تحديد الادوار والمهام وهذه الاستراتيجية تتخذ بعدا تنمويا و تتبنى منهجين هما التطهير والتنمية معا و يتضح ذلك على النحو التالي:

١- إجراء تحليل وصفى للإستراتيجية الوطنية لتنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى من خلال توضيح وتحليل المقومات التنموية للساحل الشمالى الغربى ثم تحليل توجهات التنمية الشاملة بالساحل الشمالى الغربى وعلاقتها بالألغام.

٢- ومحاولة الكشف عن الدور الذى تقوم به وزارة الدفاع المصرية متمثلة فى القوات المسلحة المصرية فى تنمية الساحل الشمالى وتطهير المنطقة من الالغام من خلال خطة شاملة لإزالة الألغام في مصر، تعرف باسم (الاتجاه الإستراتيجي الشمالي الغربي).

٣-التعرف على الدور الذى تقوم به اللجنة القومية للإشراف على ازالة الالغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى والتى تهدف إلى تفعيل موضوع إزالة الألغام وربطها بقضية التنمية بحيث تكون عملية الإزالة جزء لا يتجزأ من أي مشروع يتم تنفيذه بالمنطقة وهي خطة متكاملة تضم رؤية استراتيجية شاملة وخطط تنموية لمنطقة الساحل الشمالي الغربي حتى عام ٢٠٢٢ بإجمالي استثمارات تصل إلى ٦٠ مليار جنيه مصري وتشمل قائمة متكاملة من المشروعات (صناعية- زراعية- بيئية- سياحية- بنية أساسية-عمران وإسكان- خدمات اجتماعية.

٤-إبراز جهود المؤسسات والهيئات المعنية وخاصة المجلس القومى لحقوق الانسان و دعوة المنظمات الدولية لإيجاد سبيل لتطهير المنطقة من هذا العدد الضخم من الألغام ، من

خلال التوعية بمخاطر الألغام ومساعدة ضحايا الحروب و الالغام وأيضا تزويد مصر بالخبرات والوسائل والأساليب الفنية والتكنولوجي المتطورة التى تكفل الإسهام الفعال فى عملية تطهير المنطقة من الألغام.

٥-وضع تصور لآليات مقترحة لمواجهة مشكلة الالغام.

تساؤلات الدراسة

تنقسم الى شقيين:

الشق الاول: يتصل بالمسؤلية القانونية والإنسانية قبل المجتمع الدولى: انطلاقا وترتيبا على تلك الاهمية يتضح ان الالغام المزروعة في الاراضى المصرية ككل هي قضية تمس الحقوق المصرية قبل المجتمع الدولي، هذه القضية في أمس الحاجة إلي إخراجها من حالة الركود واللامبالاة العالمية الي دائرة الضوء في إطار المبادئ والمواثيق القانونية الدولية خاصة فى ظل عدم ادراج مصر على خريطة العمل الدولية لمكافحة الألغام

١- ما هو مصير البيئة الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة وسط الصراع المحتدم و خاصة مع القوة المدمرة لوسائل القتال المستخدمة في النزاعات المسلحة و المتاحة اليوم في الترسانات العسكرية ؟

٢- هل تكفل مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني في وضعها الراهن الحماية الواجبة للبيئة الطبيعية أثناء فترة النزاعات المسلحة والحروب؟

٣- ما هو السبب في التباطئ الدولي في علاج قضية الالغام والمسؤلية الناشئة عنها ؟

٤- كيف يمكن تنشيط وتفعيل ودفع مشكلة الالغام واخراجها من دائرة المسؤلية القانونية او من الذى يتحمل مسؤلية وجودها ؟

٥- ما هو المسار القانوني لالتجاء لهيئة الأمم المتحدة تطبيقا لميثاقها للمطالبة بإلزام الدول التي زرعت الألغام بصحرائنا الغربية(ايطاليا . انجلترا . ألمانيا) بإزالة هذه الألغام علي نفقتها وتعويضنا عن الآثار التي نشأت عنها لهذه السنوات الطويلة؟

٦- كيف نحفز الدول غير المعترفة بمسئوليتها عن زراعة الألغام بالمشاركة في تمويل عمليات إزالة الألغام ؟

٧- ماهية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية والدول المانحة فى تقديم المساعدات الفنية والمالية لإزالة تلك الألغام.

الشق الثانى: يتصل بالمسؤلية الوطنية قبل المجتمع ذاته: تعد ازالة الالغام واشكالية تطهير الاراضى المزروعة بها واقعا حقيقيا يدق ناقوس الخطر فى كل وقت وفى كل حين على حياة المصريين و دمائهم التى تسكب على تلك الاراضى المصرية دون ان يكون لهم ذدنب اقترفوه كذلك ارتفاع تكاليف ازالة الالغام التى تفوق قدرات الدول وعدم وجود خرائط لها.

اذن فهى اشكالية تؤرق الحكومة المصرية ومسؤلية تثقل من كاهلها لما لها من بعد وطنى وهى الحفاظ على ارواح المصريين من ناحية و وإزالة وتطهير الالغام واستغلال الثروات التى حرم منها الشعب المصرى فى تلك المناطق من ناحية اخرى .

١-كيف واجهت الحكومة المصرية مشكلة وجود الالغام فى اراضيها والى اى مدى تتخذا المشكلة حيزآ من الاهتمام فى ملف اولوياتها ؟

٢- ما هى الاسباب الاستراتيجية والدوافع الوطنية المصرية لإزالة وتطهير الاراضى من الالغام خاصة في ضوء قلة المساعدات الخارجية التي تلقتها مصر فى هذا الصدد مقارنة بحجم مشكلة الألغام ؟

٣- ماهى العقبات التى تقف حائلا أمام انطلاق قطار التنمية فى هذه المنطقة الواعدة وخاصة المساحات التى تم تطهيرها والخالية من الالغام ؟

٤-كيف يكون الدور المنوط للمؤسسة العسكرية المصرية ازاء المسؤلية الوطنية للتعامل مع الالغام ومخلفات الحروب العسكرية وهل يشير المجهود القومي والدور الفعال الذي تقوم به القوات المسلحة المصرية لتطهير تلك المنطقة من الألغام الى التعرف على الحجم الحقيقى لمعوقات وصعوبات إزالة الالغام فى الاراضى المصرية؟

٥-هل يكون لمؤسسات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدنى و المجالس الحقوقية دور وطنى فى ظل تنامى قوتهم وتعالى صيحاتهم وازدياد تأثيرهم فى نشر الوعى بخطورة الالغام

والمطالبات والدعاوى بضرورة حصول مصر على حقها فى ازالة الالغام وتطهير اراضيها منها ؟

٦-كيف يتم الحشد المجتمعى للفت انتباه المصريين وإعلامه بخطورة مشكلة الالغام وما يترب علي وجودها من أضرار بالغة تمس حياة المصريين كافة ؟

٧-هل يمكن التوصل لإمكانية وضع تصور مقترح للتصدى ومواجهة مشكلة الالغام فى الاراضى المصرية؟

مفاهيم الدراسة

تناولت الدراسة بيان بعض أهم المفاهيم الاساسية والمحورية والتى تقوم الدراسة على اساسها وهى على النحو التالى:

١- مفهوم البيئة الاصطلاحى: ولما كانت البيئة تعنى المحيط او الوسط الحيوى للكائنات فكان من المنطقى أن يظهر إهتمام اكبر بتحديد المعنى الإصطلاحى لها فى مجال العلوم الطبيعية والحيوية أولا ثم فى مجال العلوم الانسانية والاجتماعية فى وقت لاحق(هشام بشير وعلاء الضاوى، القاهرة ٢٠١٣)

والبيئة اصطلاحا تعرف بأنها المحيط الطبيعى الذى تعيش فية الكائنات الحية المختلفة فى حالة توازن يضمن استمرارية عيشها وانتاجها بما يخدم الانسان وحاجته الانسانية (ابراهيم محمد مصطفى، جامعة الاسكندرية،١٩٩٦)

ويعرف مصطلح البيئة (Environment) بأنه الظروف والاشياء المحيطة بالانسان والمؤثرة فى نموه وتطور الحياة.

وقد عرف برنامج الامم المتحدة للبيئة" بأنها ذلك النظام الفيزيائى والبايولوجى الذى يحيط بالانسان والكائنات الاخرى وهى كل متكامل وان كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة."(حسين على احمد ومجيد على حمزة،، ،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد٣٢ ،المجلد الثامن ،٢٠١٣)

ومن مجمل هذة التعريفات للبيئة يمكنا ملاحظة الشكل الديناميكى او الصورة الحركية التى بدت واضحة فى العناصر المكونة للبيئة من رياح وأمطار وبحار وانهار ورمال ونباتات وحيوانات وحارة ترتفع وتنخفض كما ان حركة الإنسان وتفاعله وصراعه من اجل البقاء وتشيده للمنشأت ونشاطه الدؤوب من أجل مزيدا من الإشباع لحاجاته كل ذلك إنعكاس للبيئة الديناميكية.(عبد الله الصعيدى،الإقتصاد والبيئة، ،القاهرة،١٩٩٣)

٢- تعريف الألغام في الجانب القانوني الدولي:

أ-**تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي للألغام:** عرفت منظمة حلف شمال الأطلسي اللغم بأنه "مادة متفجّرة أو أى مادة أخرى، على شكل غلاف(مغلفة)، صمّمَت لتَحْطيم أو إتلاف العربات، أو المركبات، أو طائرة، أو صمّمَت لجرح، أو قتل، أَو تعطل الموظفين أو ما عدا ذلك. وقَد ينفجر اللغم بفعل ملامسته،أو بمرور الوقت أو بوسائل السيطرة عليه."

ب-**تعريف اللغم في المعاهدات الدولية** : وورد تعريف كل من مصطلح "لغم" ومصطلح "لغم مضاد للأفراد" ضمن القانون الدولي التعاهدي في وثيقتين اثنتين هما:

١- **اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة** يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (CCW) البروتوكول المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الاخري (البروتوكول الثاني المعدل) والمرفق فقد عرفت المادة١/٢ من البروتوكول رقم ٢ من اتفاقية جنيف أكتوبر ١٩٨٠ اللغم الأرضي بأنه (ذخيرة موضوعة تحت أو على أو قرب الأرض أو أى منطقة مسطحة أخرى ومصممة بحيث يفجرها وجود أو قرب أو مس شخص أو مركبة)

كما عرفت المادة ٣/٢ من ذات البروتوكول اللغم الأرضي المضاد للأفراد بأنه (لغم مصمم أساسا يفجره وجود أو قرب أو مس شخص، فيعجز أو يقتل أو يصيب شخصا أو أكثر.

٢- **اتفاقية حظر استخدام أو تخزين أو إنتاج أو نقل الألغام المضادة** للأفراد وتدميرها والمعروفة باتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧وقد نصت الاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والمعروفة باسم اتفاقية أوتاوا في صدر المادة الثانية في الفقرة الأولى منها على تعريف "اللغم المضاد للأفراد" بأنه (لغم مصمم للانفجار

بفعل وجود شخص عنده أو قريبا منه أو عند مسه له. ويؤدى إلى شل قدراته أو جرح أو قتل شخص أو أكثر. أما الألغام التي تكون مصممة لتنفجر بفعل وجود مركبة وليس شخصا عندها أو قريبا منها أو عند لمسها، والتي تكون مجهزة بأجهزة منع المناولة فلا تعتبر ألغاما مضادة للأفراد لكونها مجهزة على هذا النحو).

ويتضح من هذا التعريف أن نطاق الحظر الوارد في الاتفاقية يشمل كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما في ذلك النبائط التوجيهية الشظوية المتصلة بسلك للتعثر ، ولكنه لا يشمل الألغام الأرضية المضادة للدبابات المجهزة بأجهزة منع المناولة.

٣- **مفهوم التخطيط الاستراتيجى:** هو تخطيط يحدد الاطار الغام والأهداف الشاملة بعيدة المدى للمنظمة واضعا فى الاعتبار العوامل المساعدة و العقبات التى قد تواجة التنفيذ ويكون التعديل فى هذا النوع من التخطيط بسيط ومتباعد فى الفترة الزمنية.اما التخطيط التقليدى هو النوع الذى يهتم بوضع الخطط الخاصة بالأنشطة الدورية المتجددة للمشروع او للمنظمة على المدى القصير أو المتوسط.(مركز خدمات المنظمات غير الحكوميةNGO"التخطيط الاستراتيجى دليل الجمعيات المرشدة)

٤- **مفهوم التنمية:** التنمية هى عملية ديناميكية تتسم بالشمولية وتؤدى الى رفع مستوى معيشة افراد المجتمع من خلال مشاركتهم وتعبئة جهودهم ومواردهم الذاتية لإحداث تغيرات إيجابية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية وتنقل بالمجتمع الى مرحلة جديدة من التطور والنمو.(مركز خدمات المنظمات غير الحكوميةNGO"التخطيط الاستراتيجى دليل الجمعيات المرشدة")

٥- **التنمية المستدامة:** نشأت الفكرة الاصلية للاستدامة حينما طرحت لاول مرة اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام١٩٨٧ وعرفتها على انها"هى التنمية التى لها القدرة على تأكيد احتياجات الاجيال دون التعدى على قدرة الاجيال المستقبلية القادمة على تلبية احتياجاتها".

ومن التعريف السابق يتضح ان هناك اتجاهين رئيسين للتنمية المستدامة هما:(الاهتمام بالاحتياجات الحالية – والاهتمام بالاحتياجات المستقبلية).(William, S.,K., Elizabeth, E.&Jenks, M, 2000,)

فالتنمية المستدامة عملية قياس وتقييم للأوضاع والمتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتوجهات مقترحة على مستويات تخطيطية محددة .وذلك يتحقق من خلال نظم المعلومات المكانية لاتخاذ القرارات التنموية المستقبلية.(شيماء احمد مجدى، جامعة القاهرة ٢٠٠٩).

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الموضوع محل الدراسة والبحث لأهمية مشكلة الالغام ذاتها واحتلالها حيزا من الأهتمام على الصعيد الدولى والوطنى على النحو التالى:

اولا:الاهمية النظرية: أصبح التحرك الدولي حاسماً ونشطاً فى مواجهة هذه القضية . و اهتماماً دولياً واسع النطاق بمشكلة الألغام فى العالم وسبل مواجهتها ، بعد أن كان العالم إلى وقت قريب يجهل هذه القضية تماماً، أو لا يضعها فى دائرة اهتمامه . ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التى بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وامكانياتها للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة

وما تمخض عن الإهتمام الدولى بها فى توقيع اكثر من١٣٥ دولة على إتفاقية دولية تحظر وتحرم إستخدام الألغام الأرضية، كل ذلك أصبح مدعاة لتحقيق حاجة المجتمع الدولى الملحة لتضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة هذا الحظر والقضاء عليه.

١-الاهتمام الدولى من خلال برنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة. والذى أنشئ عام ١٩٩٤ لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام وتقييم ورصد لمخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، كما يضع سياسات ومعايير في هذا المجال. ويعمل ايضا البرنامج على حشد الموارد، ويقوم بأنشطة للدعوة دعما للحظر العالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما تضطلع بمسؤولية توفير المساعدة في مجال الأنشطة

المتعلقة بالألغام في سياق حالات الطوارئ الإنسانية ولحساب عمليات حفظ السلام.بالإضافة إلى الحملات التى تقوم بها رابطة الأمم المتحدة التابعة للولايات المتحدة التى ساعدت على زيادة مشاركة الأفراد والجماعات المدنية في التبرع لحملة دولية هدفها تخليص العالم من الألغام الأرضية . (موقع هيئة الاستعلامات المصرية مشكلة الالغام فى مصر)

٢-وعلى المستوى الوطنى فقد أدى تواجد تلك الألغام والأجسام القابلة للانفجار إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لمصر حيث تسبب وجود الألغام في عدم استفادة مصر على مدى أكثر من ٦٠ عاما من مناطق واعدة مزروعة بالألغام وتوقف استصلاح حوالي مليون فدان صالحة للزراعة و عرقلة تنفيذ العديد من المشروعات القومية.

٣- بدأت الجهود تتجه بقوة لمواجهة مشكلة الالغام وازالتها من الصحراء الغربية والساحل الشمالى الغربى بعد سنوات من الأهمال والتجاهل وقد تبلور الاهتمام فى مطالبة مصر بالمسؤولية الدولية عن الاضرار التى لحقت بها فى المحافل الدولية المعنية عن طريق مؤسساتها الرسمية بإيجاد حل لهذة المشكلة كما قامت بوضع خطة لتنمية الساحل الشمالى وتطهير المنطقة من الالغام وربط ازالة الالغام بقضية التنمية(التطهير والتنمية معا) بحيث تكون عملية الإزالة جزء لا يتجزأ من اى مشروع تنموى يتم تنفيذه بالمنطقة وهى خطة متكاملة تضم رؤية إستراتيجية شاملة. (الموقع الرسمى لوزارة الخارجية)

ثانيا:الأهمية التطبيقية: بالرغم من ثراء منطقة الدراسة الإ أنها عانت لفترة طويلة من تباطؤ عجلة النمو الاقتصادى والاجتماعى ومن الاسباب الرئيسية – إن لم يكن أهمها على الإطلاق – لتعثر وتراخى جهود التنمية والعمران هو تواجد الالغام والاجسام الصلبة من مخلفات الحرب العالمية الثانية والمنشرة على مساحة تربو ٢٥٠ الف هكتا ومن منطلق تفعيل الإستفادة من موارد وإمكانات منطقة الساحل الشمالى الغربى و إزالة ما يعترى جهود التنمية من تحديات والتى فى مقدمتها قضية إزالة الألغام فقد استهدف المشروع محل الدراسة وضع إستراتيجية تنموية وإطار تخطيطى عام تنبثق منهما برامج ومشروعات إنمائية روعى فى تقرير أولوياتها مردودها

الأقتصادى والأجتماعى على المستوى المحلى والأقليمى والقومى بما يحقق الأستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة على حد سواء.(وزارة التخطيط ،ابريل ٢٠١١)

وتبرز أهميته فى أن هذا المشروع لا يدعم فقط تنمية نطاق مهم وواعد فى الجمهورية، ولكن فى أنه يعمل على تبنى سلسلة من المشروعات التنموية فى كافة القطاعات التى من شأنها دعم العلاقات المكانية والإتصالية بين هذا النطاق وباقى أنحاء الجمهورية، بما يتحقق معه تيسير انتقال السكان والعمالة، وتحقيق الإنتشار السكانى، والأنشطة الإقتصاية المتنوعة، وبالتالى التنمية المستهدفة له مستقبلاً".

الجهات المستفيدة: لصالح وزارة الزراعة ووزارة الإسكان بالتعاون مع الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام / وزارة التعاون الدولى من خلال البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بعد تدبير المعدات اللازمة (موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٢٢-اغسطس ٢٠١٤ (http://newcities.gov.eg/dispNews.aspx?ID=891 ugn h

الاجراءات المنهجية

١-نوع البحث: تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الكشفية حيث تهدف اللى صياغة المشكلة والكشف عن اسباب وجودها وتتبعها ومحاولة الوصول لحلول لمواجهتها.

٢-المنهج المستخدم:يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة العلمية التى يتبعها الباحث فى تناوله للمشكلة موضوع البحث محل الدراسة وسوف يتم استخدام المنهج التاريخى -المنهج الوصفى -المنهج الاستباطى وذلك على النحو التالى:

أ-**منهج البحث التاريخى:** ويتم فيه دراسة الخلفية التاريخية للألغام والتتبع التاريخى وتطور المسار القانونى للقواعد القانونية الحاكمة والمنظمة لمشكلة الالغام وفقا للاتفاقيلت الدولية المبرمة فى هذا الشأن ومبادئ القانون الدولى الانسانى .

ب-**المنهج الوصفى:** والذى يقوم على الاسلوب العلمى فى جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة التى تثيرها الدراسة

ج-**المنهج التحليلى:** الذى يقوم بتحليل القواعد والمبادئ القانونية وخطة التنمية المرتبطة بموضوع الدراسة .

ج-**المنهج الاستنباطى:** يتم إستنباط الحلول لمواجهة المشكلة بغرض التوصل الى نتائج مفيدة أو البحث عن أفضل الحلول للمشكلة موضوع الدراسة.

٣-أدوات البحث: يتم إستخدام الاستبيان لجمع البيانات من خلال التقارير والدراسات البحثية الصادرة من الجهات والوزارات المعنية كذلك الكتب والمراجع التاريخية والقانونية والدراسات السابقة والخرائط المرتبطة بموضوع الدراسة .

الدراسات السابقة

تعتبر البحوث والدراسات السابقة حجر الاساس الذى تركز عليه أى دراسة.

فى بداية الامر انها تعد اساس التحليل الذى ينتهى الية الدراسة لذا كان تحديد الدراسات السابقة والرجوع اليها ينطوى على اكثر من فائدة للباحثين منها مثلا تحديد المشكلة وضع اهمية الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، الاجراءات المنهجية للدراسة بالإضافة الى مناقشة النتائج التى تم التوصيل اليها.

لذا يعرض الباحث بعض الدراسات التى ترتبط بموضوع بحثه للوقوف على اهمية تلك الدراسات وتحليلها والاستفادة منها.

د.عثمان عبد الرحمن عبد اللطيف، محمد:الالغام الارضية والمسؤلية الدولية بين القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة،،جامعة الازهر ،القاهرة ٢٠١٠ .

تناولت الدراسة المسؤلية الدولية عن الاضرار الناجمة عن غرس تلك الالغام وربطها بمقاصد الشريعة لكونها من القضايا الشائكة على كافة الاصعدة الدولية.

وركزت الدراسة على الالغام الموجودة فى الاراضى المصرية كنموذج وأيضا القواعد التى تحكم المسؤلية عن الاضرار الناجمة عنها وما يترتب عنها من اثار.

وانتهت بدراسة ابعاد القضية من المنظور الاسلامى وذلك للوصول الى حل لتلك الاشكالية وبيان ماتتميز به الشريعة الاسلامية من احكام تخص الموضوع.

أ.د.صلاح أحمد طاحون: استعمالات الأراضي والمياه في مصر من منظور تناولت الدراسة الترتيبات الدولية لتغير المناخ والتصحر من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية و مؤتمر البيئة والتنمية والأجندة ٢١ بالإضافة الى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ومكافحة التصحر كما عرضت الدراسة بالتفصيل التغيرات المناخية في الماضي والحاضر وواقع تغير المناخ والتصحر في مصر وفرص وتحديات استعمالات الأراضي والمياه وظواهر ومسببات الجفاف في مصر والمناخ ومياه النيل .

وتوصلت الى انة يمكن أن تقدم منطقة العلمين والطرف الغربي لمنخفض القطارة المثال الحقلي لاستراتجيات مكافحة التصحر وتخفيف حده تغير المناخ كما انها نموذجا حيا لعوامل التصحر البشرية المشهورة في العالم بما تحتويه من ألغام زرعتها الأطراف المتحاربة أثناء الحرب العالمية الثانية باتساع نصف مليون فدان، وانتهت الى كيفية اتخاذ اجراءات احترازية إقليمية لتغير المناخ.

الحكيمى منير على عابد: تقييد استخدام الألغام في أحكام القانون الدولي والعام، رسالة ماجستير ،جامعة عدن، اليمن٢٠٠٦.

أدى التوسع في استخدام الألغام المضادة للأفراد، وزرعها بشكل عشوائي، إلى كارثة إنسانية كبيرة، يذهب ضحية لها الإنسان والحيوان، وتشكل خطراً على البيئة، وإعاقةً لتحقيق التنمية المتكاملة، تظهر الدراسة تلك الأخطار والجهود الدولية والإقليمية للحد من الالغام ودرء الأضرار اللاحقة عنها .

فبدأت بدراسة أثر استخدام الألغام البرية على الأفراد ومدى تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرض لاتفاقية جنيف لعام ١٩٨٠م، والبروتوكولات الملحقة بها. كما تطرقت الدراسة إلى الأسس القانونية و الجهود الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد، وأهمية اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧م للحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد.وانتهت بدراسة

الأسانيد القانونية لقيام المسؤولية الدولية وموقف الجمهورية اليمنية من استخدام الألغام المضادة للأفراد .

د/ وائل محمد يوسف: كوارث الألغام وتأثيرها على التنمية العمرانية: دراسة حالة الساحل الشمالي الغربي في مصر جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٠.

يهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير كارثة الألغام على التنمية العمرانية بالساحل الشمالي الغربي في مصر من خلال تحليل مقومات وتوجهات التنمية الشاملة بالساحل الشمالي الغربي وما يعترضها من وجود الألغام في عدد من الدراسات التنموية التي أجريت على المنطقة.

وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج من أهمها الإمكانيات التنموية الكبيرة لمنطقة الساحل الشمالي الغربي في مجالات اقتصادية متنوعة تصلح لأن تكون قاعدة جذب سكاني وعمراني واعدة إذا ما تمت إزالة الألغام منها، وأن هناك خطط جادة وطموحة للبدء في إزالة الألغام من المنطقة ولكنها تحتاج إلى دعم القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقق المرجو منها، وأن توفير القواعد المعلوماتية السليمة يمكن أن يساهم في تفعيل خطط إزالة الألغام لتحقيق التنمية العمرانية على أسس سليمة، كما توصل البحث إلى عدد من الدروس التنموية لمواجهة كوارث الألغام وتأثيرها على التنمية العمرانية.

ا.د. سحر مصطفى حافظ: المواجهة التشريعية للالغام فى الوطن العربى، جامعة الدول العربية، ٢٠١١

تناولت الدراسة بالتحليل كل من الابعاد الاتية:

-الابعاد المجتمعية لظاهرة جرائم الالغام لتحديد السياسات والمداخل القانونية الدولية.

-البعد الاجتماعى والثقافى، للتوصل الى اهم الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للفئات المضارة.

-البعد القانونى والإجرائي للتعرف غلى مدى فاعلية السياسات الجنائية فى مواجهة جرائم الالغام.

-البعد الايكولوجى للكشف عن الملامح البيئية المضارة.

واستعرضت الدراسة المنظومة التشريعية من خلال الاطار التشريعى الدولى و الاطار التشريعى العربى وانتهت بتوضيح اهم المعوقات التنفيذية والتنظيمية وخلصت الى ضرورة قيام جامعة الدول العربية بالمساهمة فى معالجة مشكلة الالغام فى الدول العربية بإنشاء جهاز صندوق تابع لها لمساعدة الدول المتضررة.

د.محمد صلاح ثابت: المسئولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن الالغام الارضية مع التطبيق على معاهدة اوتاوا والحالة المصرية، رسالة دكتوراه ، جامعة اسيوط عام ٢٠٠٥ .

سعت الدراسة الى دعوة لحظر مطلق لاستخدام الالغام المضادة للأفراد مع المساهمة الفعالة لنزع الالغام وتطهيرها وتفعيل المسؤلية الدولية عن الاضرار الناجمة عن الالغام وكذلك القاء الضوء على اتفاقية اوتاوا وما تضمنته من من حظر شامل لألغام وتطبيقها على الحالة المصرية وربط المشكلة بالقانون الدولى الانسانى.

اللجنة الدولية للصليب الاحمر ICRC: التلوث الناجم عن الاسلحة ٢٠١٤:

تهدف الدراسة الى التعرض لمشكلة التلوث الناجم عن الاسلحة كما تعرض الانشطة التى تضطلع بها وحدة التلوث بالأسلحة التابعة للجنة الدولية للصليب الاحمر بالإضافة الى شرح عمل اللجنة الدولية فى مجال المدنيين من اثار التلوث.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

الشق الاول: يتصل بالمسئولية القانونية قبل المجتمع الدولى

- القصور الذى يشوب الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الموضوع والتى تأتى اتفاقية اوتاوا فى المقدمة وهل يمكن لمصر اعادة النظر فى موقفها على الرغم من ان مصر لم توقع على اتفاقية اوتاوا لحظر استخدام واستعمال وتخزين وانتاج الالغام المضادة للأفراد فى ديسمبر ١٩٩٧، الا انها ساندت من حيث المبدأ الهدف من هذه الاتفاقية وقد سبق وشاركت مصر فى كل المراحل التمهيدية السابقة على توقيع الاتفاقية، وقد طالبت مصر فى اجتماعات الخبراء لمناقشة مشروع الاتفاقية فى اوسلو فى سبتمبر ١٩٩٧ بمزيد من الضغط الدولى لدفع الدول التى شاركت فى معارك الحرب العالمية الثانية على ارض مصر الى تقديم

خرائط الالغام وتقديم الدعم الاكبر لازالتها ويمكن عرض الموقف المصري من عدم توثيقها على اتفاقية اوتاوا كالآتى:

- ان مصر تتفق تماما مع الهدف الانسانى للاتفاقية الا ان صعوبة موافقتها على الانضمام يرجع لانها تعيق مصر عن ممارسة حقها المشروع فى الدفاع عن النفس والحفاظ على امنها القومى، وكذلك حقها فى الحصول على المساعدات اللازمة لتطهير الاراضى المصرية من الالغام التى زرعت بها .
- مطالبة مصر بالنظر بعين الاعتبار للطبيعة الجغرافية لها، حيث الحدود الشاسعة والتى ليس فيها اى موانع طبيعة تحول دون عمليات التسلل عبر الحدود المصرية، وقد تم شرح الموقف خلال المراحل التمهيدية للأعداد ومشروع الاتفاقية .
- ان استفادة مصر من المساحات الملغومة والتى بها ثروات كثيرة مختلفة لن تتحقق الا بتوافر المسئولية الدولية للدول واضعة الالغام ومن ثم المساعدة فى تطهير الالغام، و تحقق المسئولية الانسانية التى تحتم احترام حقوق للإنسان.

١-لقد اتضحت الصورة وأصبحت اكثر ايضاحا للمأساة التى تخلفها الالغام على البشرية ومع تدفق المعلومات التى اصحبت الان متاحة للجميع ويتبين مدى حجم الخسائر البشرية من استخدام هذه الالغام وأصبح التحرك الدولى نشط فى مواجهة هذه القضية، فقد ولدت هذه المعلومات اهتماما دوليا واسع النطاق بمشكلة الالغام فى العالم وسبل مواجهتها، بعد ان كان العالم الى وقت قريب يجهل هذه القضية تماما، او لا يضعها فى دائرة اهتمامه ولعل الحملة الدولية لخطر الالغام التى بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١ وتدخل الامم المتحدة بثقلها وامكانياتها من عام ١٩٩٤ للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، وما تتضمنها من الاهتمام الدولى فى توقيع ١٣٥ دولة على اتفاقية دولية تحظر وتحرم استخدام الالغام الارضية وكل ذلك اصبح مدعاة لتحقيق حاجة المجتمع الدولى الملحة لتضافر الجهود المبذولة الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة هذا الخطر والقضاء علية .

٢- مشكلات تعدد انواع الالغام للأفراد والدبابات التى زرعتها قوات الحلفاء والمحور فى صحراء مصر الغربية خلال الحرب العالمية الثانية وتحريك الالغام من اماكنها بسبب الكيتان الرملية والتغيرات المناخية على مدى نصف قرن. مشكلات حساسية الالغام للانفجار بسبب تقادمها او بسبب العوامل الجوية، اختفاء او عدم وجود خرائط لهذه الالغام وعدم وجود طرق ممهدة للمناطق الملغومة وعدم توافر معدات حديثة متقدمة وتكنولوجيا لاستخدامها فى عملية ازالة الالغام . التكلفة المالية التى تحتاجها عملية ازالة حوالى ٢٣ مليون لغم وضخامة الاعباء البشرية المرتبطة بعملية ازالة الالغام وعدم وجود العدد الكافى من الخبراء . عدم اداراج مصر على خريطة العمل الدولية لمكافحة الالغام .

٣-<u>الجهود المبذولة لإزالة الالغام فى مصر:</u>

- مطالبة مصر الدول التى زرعت الالغام فى اراضيها بتحمل مسئولية ازالتها وذلك من خلال مؤتمر نزع السلاح بجنييف ١٩٩٦
- اللقاء الذى تم بين وزير الدفاع المصرى ونظيرة الالمانى فى مارس ١٩٩٨ والذى ايدت فيه المانيا استعداداتها لتقديم المساعدة التكنولوجية والمالية لإزالة الالغام وقدمت المانيا لمصر ١١٠ جهاز للكشف عن الالغام فى اكتوبر ١٩٩٨.
- مطالبة مصر من خلال مندوبيها فى الامم المتحدة الدول التى زرعت الالغام فى مصر بتحمل مسئولية وتقديم الخرائط وسجلات حقول الالغام ومواقعها وذلك خلال اجتماعات الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٣.
- الكتاب الذى اصدرته وزارة الدفاع بعنوان " **IRON KILLERS** " والذى كان بمثابة توعية عالمية بمشكلة الالغام فى مصر.
- طرح موضوع الالغام فى مصر من خلال مناقشات لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب.

الجهد الذى قامت بة وزارة الخارجية المصرية فى الاتصال بالدول المعنية وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا ومطالبتها بتقديم مساعدات وأجهزة ومنح تدريبية لإزالة الالغام فى مصر.

٤-كما سبق ضرورة تفعيل الاتفاقيات الدولة حول مدى التزام الدول التى زرعت الغاما فى اراضى الغير وتركتها رغم انتهاء العمليات الحربية والأمثلة على ذلك كثيرة مثل الالغام المزروعة فى مصر وأفغانستان وللإجابة على هذا التساؤل، اننا نعتقد بوجود التزام على عائق هذه الدول بالإزالة وتطهير الالغام **للأسباب الاتية:**

- ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ايدت مطالب الدول التى اصابها الضرر نتيجة لتواجد مخلفات الحروب ومنها الالغام على اراضيها والتى تطالب بدفع تعويضات لها من الدول المسئولة عن ذلك (القرار ١٨٨/٣٦ لسنة ١٩٨١ والقرار ٣٩/١٣٩ لسنة ١٩٨٤ والقرار ٧/٤٨ لسنة ١٩٩٧ والقرار ٢١٥/٤٩ لسنة ١٩٩٤)
- وجود قاعدة من قواعد القانون الدولى العام او العرفى تقتضى بالزام من وضع الالغام بطريقة تؤثر على حياة المدنيين او سلامتهم الجسدية بإزالة تلك الالغام وتحمل تكاليف ازالتها، وهو ايضا ما يمكن الاستفادة من اتفاقية اوتاوا لعام ١٩٩٧ والتى اعترفت بوجود قواعد يقرها القانون الدولى بخصوص الالغام حيث نصت المادة ٤/٢٠ من الاتفاقية على ان انسحاب الدولة الطرف من الاتفاقية لا يوثر باى طريقة على واجب الدولة فى الاستمرار بالوفاء بالالتزامات المقررة وفقا لاى من قواعد القانون الدولى ذات الصلة .

٥-**<u>مما لاشك فيه ان وجود هذا العدد الهائل من الالغام يعوق التنمية على النحو التالى:</u>**

- الصحراء الغربية
- اعاقة العديد من مشروعات التنمية السياحية بشواطئ البحر الاحمر وسيناء وارتفاع تكلفة المشاريع التى تقام بهذه المناطق لارتفاع تكاليف تطهيرها من الالغام .
- اعاقة عمليات التنمية الصناعية وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة بجانب التكلفة الباهظة لتطهير المناطق المخطط لتنميتها .
- تعطيل عمليات التنقيب عن البترول
- تعطيل وزراعة مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة على توافر المياه اللازمة لها فى مناطق مثل الحمام والعلمين

- تعطيل اقامة مشروعات التنمية والساحل الشمالى وبعض مناطق مرسى مطروح .
- تعطيل مشروعات منخفض القطارة كأحد المشروعات العملاقة لتوليد الطاقة بسبب اعتراض الالغام لطريق القناة.

٦-وبالنظر الى واقع مشكلة الالغام الارضية فى العالم فان ازالة الالغام وتطهيرها يجب ان يتم عن طريق التعاون بين كل طرف من الاطراف المتحاربة والمسئولة عن زراعة هذه الالغام بغض النظر عن ملكية الارض المزروعة فيها، تفعيل التعاون الدولى طبقا لقواعد القانون الدولى للاتفاقيات الدولية، انشاء آلية فعالة تقوم بمهمة التنسيق والمتابعة لعمليات ازالة الالغام ومراقبة زرعها ابان النزاعات والحروب، تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وغير الحكومية المتخصصة ومدها بالدعم المناسب لممارسة دورها على اكمل وجة، نحفز الدول من خلال الضغط الدولى والاعلامى بنشر صور ضحايا الالغام فى الصحف المحلية لهذه الدول والقيام بدعاية قوية بوسائل الاعلام بتلك الدول.

الشق الثانى يتصل بالمسئولية الوطنية قبل المجتمع: تقوم القوات المسلحة بدور كبير وعظيم وفى البداية بالجهود الذاتية ونجحت فى ازالة ١١ مليون لغم، وتوضيح دور وزارة الخارجية المصرية ووزارة التعاون الدولى وكيف نجحت الدبلوماسية المصرية فى عرض قضية الالغام لتعريف المجتمع الدولى بالإبعاد المختلفة لمشكلة الالغام فى مصر وتبنى المنظور التنموى الذى يتم من خلاله تناول المسألة بهدف الاستثمار فى المشروعات التى تمثل ازالة الالغام مكونا من مكونات تكلفتها الاقتصادية وكان لذلك اثرا كبيرا فى نجاح هذة المساعى لحل المشكلة، والتى يتم وضعها بواسطة اللجنة القومية التابعة لوزارة التعاون الدولى وهى خطة متكاملة تضم رؤية استراتيجية شاملة وخطط تنموية لمنطقة الساحل الشمالى العربى حتى عام ٢٠٢٢ ويتم تنفيذها من المشروعات الصناعية والزراعية البيئية والسياحية البيئية الاساسية والعمران والإسكان فى تطابق التنمية المختارة بعرض الترويح للاستثمار وقد تم اقرار تلك الخطة بالتعاون بين خبراء وزارة التخطيط والتعاون الدولى فى مصر وخبراء البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، حيث تحتل قضية التنمية مكانا بارزا وتعتبر من اهم القضايا القومية المعاصرة فقد نجحت الدبلوماسية المصرية اخيرا فى تمهيد الطريقة لحلول جذرية لمشكلة الالغام بعد الاتجاه لحلها من المنظور

التنموى وهو ما استهدفت الدراسة توضيحية لان الجهود المحلية والعالمية حاليا تتجه بقوة لتنفيذ خطط ومشروعات عملاقة لتنمية الصحراء الغربية والساحل الشمالى وذلك بعد تطهير المناطق الملوثة بالألغام والمخلفات القابلة للانفجار، وذلك فى ضوء ما تتمتع بة هذه المنطقة من كنوز وثروات طبيعية، منحها الله سبحانه وتعالى ويوضح التقرير التالى اهم البيانات التى تم الحصول عليها حيث تناول التقرير عدة محاور وهى الأعمال المتعلقة بالألغام وهى الأنشطة التي تهدف إلى تقليل الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن وجود الألغام والمخلفات القابلة للانفجار بالمناطق الملوثة بالألغام جراء الحروب والعمليات العسكرية .

أعلنت جمعية الناجين من الألغام نتائج تقريرها السنوي حول المتابعة والمراقب للأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام في الصحراء الغربية لمصر والتي نتجت عن العمليات العسكرية للحرب العالمية الثانية بين القوى العظمى من دول الحلفاء ودول المحور:

١-حيث رصد التقرير الإجراءات التي تمت في مجال إزالة الألغام وهى وتعنى عمليات إزالة كافة التهديدات الناتجة عن وجود ألغام أو مخلفات للعمليات العسكرية وتعتبر القوات المسلحة هي الجهة الوحيدة المسئولة عن عمليات تطهير الألغام في مصر كما تقوم الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام بتوفير كافة الاحتياجات المادية من المعدات اللازمة والمستخدمة في عمليات التطهير لذا قامت الأمانة بشراء المكتشفات وأدوات الحماية الشخصية اللازمة في عمليات التطهير وسيارات الإسعاف والدورات التدريبية ذات الصلة ،وقد قامت الأمانة بالتواصل مع الدول المشاركة في الحرب لتحضر المعلومات والخرائط المتعلقة بوجود الألغام ولديها من المعلومات والبيانات والخرائط التي تمكن مصر من إزالة الألغام.

٢-كما قامت بعمل قاعدة بيانات عن المناطق المطهرة والغير مطهرة باستخدام التقنيات الحديثة وفي هذا العام قامت الأمانة التنفيذية بتزويد القوات المسلحة بعربة مدرعة ضد الألغام مزودة ببساط كاشف بتكلفة قدرها ٥٣٠ ألف دولار كما قامت بتزويد القوات المسلحة بمعدة للتطهير الميكانيكي تسمى (unfact) إنجليزية الصنع بتكلفة قدرها (١١٥٠٠٠٠) مليون ومائة وخمسون ألف دولار.

٣-وتم تطهير المرحلة الأولى بدأت في ٧ فبراير وانتهت في نوفمبر ٢٠٠٩ حيث كانت المساحة المستهدفة ٣١٢٥٠ فدان لصالح وزارتي الزراعة والإسكان في منطقة العلمين وجنوب الحمام . في ابريل ٢٠١٢ تم استئناف عمليات التطهير وانتهت في ديسمبر ٢٠١٢ وتم تطهير مساحة ٢٦ ألف فدان بمنطقة العلمين حيث من المقرر في المرحلة الثانية تطهير مساحة ١٩٠ ألف فدان بحلول عام ٢٠١٦.

٤-بالإضافة الى الإجراءات التي تمت في مجال تعليم مخاطر الألغام وهى عبارة عن الأنشطة التي تسعى إلى تقليل مخاطر الإصابة من الألغام ومخلفات الحروب عن طريق الارتقاء بالوعي وتشجيع تغيير السلوك بما في ذلك نشر المعلومات العامة والتعليم والتدريب والاتصال المجتمعي بالأعمال المتعلقة بالألغام .وفى هذا المجال قامت الأمانة التنفيذية بإعداد المواد التوعية بما يخاطب كافة شرائح المجتمع المصري بهدف توعية المجتمع المحلي من مخاطر الألغام وعمل دورة تدريبية لتدريب مدربين على عمليات التوعية بمخاطر الألغام بمحافظة مطروح وكذلك البدء في الحملة لقومية الثانية للتوعية بمخاطر الألغام لمدراس عدة في المراكز محافظة مطروح تنظيم حملة توعية للجامعات ودور العبادة بالكنيسة والأزهر والجمعيات الأهلية وتيارات ورموز اجتماعية بالمجتمع وقصور الثقافة والمبدعين من الشعراء والأدباء المحليين.

٥-وكانت الإجراءات التي تمت في مجال مساعدة الضحايا وهم أولئك الذين أصيبوا سواء فردا أو جماعات بأضرار جسدية وعاطفية ونفسية أو تعرضوا لخسارة مادية اقتصادية أو حرموا بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية بسبب أعمال أو أخطاء ذات صلة بوجود أو استخدام ألغام ولها عدة عناصر الرعاية الطبية الطارئة والمستمرة أثناء وبعد الإصابة وهنا يجب الإشارة إلى وجود قصور في الجانب الطبي وإعادة التأهيل البدني (حيث تم تركيب عدد ٢٤١ من ألأجهزة التعويضية بمركز العجوزة الطبي).

٦-وتقديم الدعم النفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي عن طريق منظمات المجتمع المدني بدعم من الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وقدرة الجمعيات على الحصول على منح من المنظمات والمؤسسات الدولية.

٧-كما قامت المحافظة بتحمل تكاليف صيانة الأجهزة التعويضية كما تم تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنية من لعمليات الصيانة ووافق محافظ مطروح بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي على تخصيص ٣٥٠٠ فدان بالمناطق التي تم تطهيرها إلى مصابي الألغام.

٨-وتحدث التقرير عن التفاعل المجتمعي مع الأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام منذ بدأت مصر بالاهتمام بمكافحة الألغام تحت شعار التنمية منذ أنشاء الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام بوزارة التعاون الدولي قبل ٢٠٠٧ حيث قامت الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام سواء في مجال إزالة الألغام أو التوعية بمخاطر الألغام أو في مجال مساعدة ضحايا الألغام أو الحشد الإعلامي لكسب التأييد فضلا على مشاركات الأمانة في المؤتمرات وورش العمل الدولية ونقل الخبرات ذات الصلة بهدف تحسين أداء الأمانة التنفيذية أداريا وماليا وكذالك العمل الميداني هذا وتلاحظ تفاعل جهات دولية عديدة منها سفارة نيوزيلندا وسفارة ايطاليا والصين وزيارات ميدانية لمناطق العمليات من منظمات دولية لتقييم الأداء والرقابة منها زيارة مدير مركز جينيف الدولي نتج عن هذه الأنشطة حراك ثقافي واهتمام شعبي وجماهيري واعلامى غير مسبوق على المستوى المحلى ،كما طلبت مؤسسة رئاسة الجمهورية خلال الفترة الماضية أحد الناشطين لعرض مشكلة الألغام والحلول بمقر قصر الاتحادية .

٩-كما تلاحظ اهتمام في الآونة الأخيرة الاهتمام الأعلام سواء من أفلام وثائق وعمل النشرات والتقارير الاجتماعية المصورة والتحقيقات الصحفية والتركيز في مناسبات ذات الصلة والزيارات المتعددة من مدير الأمانة التنفيذية إلي محافظة مطروح لمتابعة الأنشطة ذات الصلة في مجال مساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام ومتابعة مشروعات التنمية وكذلك زيارة المسئولين من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمتابعة الأنشطة المتعلقة بالعمل المضاد للألغام زيارة وزير الدفاع النيوزيلندي إلي محافظة مطروح بداية الشهر الجاري وتقديم مساعدات لتنمية الوديان عن طريق الأمانة التنفيذية بالتعاون مع مركز بحوث الصحراء.

١٠- وفي مجال التنمية تعاقدت الأمانة التنفيذية على استشارة لإجراء دراسة شاملة في الساحل الشمالي الغربي لتحديد أنشطة التنمية، والتي تهدف إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة المالية للناجين من حوادث الألغام، على تنفيذ الأنشطة المستدامة التي من شانها أن تؤدى إلى إعادة دمجهم في المجتمع، مع المساهمة في نفس الوقت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

١١- وقامت الأمانة التنفيذية بالتعاون مع مركز التنمية المستدامة بمطروح بتنمية الوديان (وادي رقبة الحبلى وهذا فرع من وادي الوشكة لمساحة ٦ كيلو متر حيث تم أنشاء عدد ٧ سدود إسمنتية لحجز المياه المطرية وحفر ٤ آبار نشو المساحة المستصلحة ١٣ فدان زراعة زيتون ولوز وبطيخ وشعير بتمويل نيوزيلندي.

١٢- وكان للمجتمع المدني ومكافحة الألغام دور حيث تعاقدت الأمانة التنفيذية مع المركز المصري لدعم المنظمات الأهلية وذلك لدعم وتأهيل وتنمية قدرات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال مساعدة مصابي واسر ضحايا الألغام إداريا وماليا وقام المركز بعمل تدريب مالي وأدارى لمجالس إدارات الجمعيات الأهلية بمطروح من خلال ١٥ ورشة عمل و ١١ وندوة في ٧ مراكز المحافظة الثمانية.

وبالإضافة الى الجمعيات الأهلية العاملة بمكافحة الألغام بمطروح حيث قامت جمعية الحد من الانفجارات وهي جمعية معظم مجلس إدارتها من مصابي ألألغام وجمعية ضحايا الألغام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معظم مجلس إدارتها من مصابين الألغام حصلت على منحة قدرها ٣٠ ألف جنية من الأمانة التنفيذية لعمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر كفرض دواره.

وجمعية التأهيل الاجتماعي للمعاقين معظم مجلس أداره الجمعية من المعاقين تقدم خدمات للمعاقين بما فيهم المعاقين من مصابي الألغام وجمعية الناجين من الألغام وهي جمعية تقدم خدمات في مجال مساعدة الضحايا و التوعية بمخاطر الألغام وسبق أن حصلت على منحة من جامعة مصر الدولية لعمل وحدة تصنيع مربى تين بمركز النجيلة تقوم عن طريق اسر المصابين بعمل تعبئة وتغليف الزيتون وزيت الزيتون ومنتجات البيئة وبيعة في المعارض

بالقاهرة وحصلت على منحة قدرها ٧٨٤٧٥ جنية مصري من سفارة ألمانيا بالقاهرة وشراء تروسكلات لمصابين الألغام كقرض دوار بدون مقدم وبدون فائدة.

١٣- ورصد التقرير المشاكل التي يعاني منها مصابي واسر ضحايا الألغام والتى تتمثل في عدم وجود معاش للعديد من المصابين من وزارة الشؤون الاجتماعية بسبب الروتين الحكومي المنح الآجلة والعاجلة غير كافية من وزارة الشؤون الاجتماعية كما تسبب العمل بقرار ٤٤ لسنة ٦٧ حرمان مصابي الألغام بمطروح من التمتع بالمعاش الضماني لكثرة الاشتراطات المطلوبة والصادر في عهد عبد الناصر لصالح ضحايا نكسة ٦٧ في محافظات القنال ولم يعير انتباه للبعد التاريخي والطبغرافى للمنطقة بالصحراء الغربية.

وعدم وجود معاش بالتأمين الصحي للكثير ما المصابين وأسر الضحايا وعدم وجود مصنع لتصنيع وصيانة الأجهزة التعويضية بمحافظة مطروح وعدم تفعيل قانون الخاص ٥% للمعاقين بشكل عام سواء في القوى العاملة أو فى الإسكان ،عدم تفعيل اتفاقية تعزيز حقوق المعاقين التي وقعت عليها مصر.

١٤- كما رصد التقرير حوادث التبليغ العثور على مخلفات حرب قابلة للانفجار خلال ٢٠١٢

مسلسل	اسم المبلغ	العمر	الوظيفة	مكان العثور على الجسم	نوع الجسم	الاجراءات
١	أحمد سعد الله عبد الجواد	١٩	طالب	مركز الضبعة	دانات	تم اخطار فريق الازالة
٢	سليمان محمد حميدة	١٧	طالب	مركز العلمين	قنبلة يدوية	تم اخطار فريق الازالة
٣	هاني صالح عبد المالك	٢٥	راعى غنم	الضبعة	٣ دانات	تم اخطار فريق الازالة
٤	فرحات أبو بكر منشاوى	٦٠	شيخ حكومي	راس الحكمة	٣٣ لغم م أ	تم اخطار فريق الازالة
٥	عامل بشركة خالدة للبترول	٢٣	عامل	جنوب مطروح	دانات ولغم	تم اخطار فريق الازالة
٦	حميدة محمد حسن	١٧	طالب	مرسى مطروح	قنبلة يدوية	تم اخطار فريق الازالة

ويتبين من خلال الجدول السابق أن تأثير برامج التوعية بمخاطر الألغام التي تقوم بها عدة جهات في إذاعة مطروح وحملات التوعية بالمدارس ومراكز الشباب وقصر الثقافة والأزهر والأوقاف والكنيسة والتعليم لها تأثير مما جعل المواطنين من مختلف الشرائح العمرية تقبل على عملية التبليغ على الأجسام الخطرة دون تردد بغية تحديد الخطر وإزالته بهدف تقليل الإصابات والوفيات. (تقرير جمعية الناجين من الألغام بمرسى مطروح لعام ٢٠١٢)

النتائج

وجود الالغام يمثل قضية بيئية تعوق التنمية بأنواعها وحل القضية كأحد الحلول لمشاكل التنمية المستدامة فى مصر ومن وجهة نظر الدراسة محل البحث يكون هناك اجماع يتصل بالمسئولية القانونية على ضرورة تمويل هذه المشروعات والاتفاق على ازالة الالغام لتحقيق التنمية بأنواعها المختلفة .

- ان حل مشكلة الالغام التى عانت منها البلاد على مدار اكثر من نصف قرن يساعد على ازالة التأثير البيئي الضار لمخلفات الحرب ومن ثم تحقيق الاستثمار واستغلال الثروات المفقودة بالمنطقة ومن وجهة نظر الرد على اسئلة الدراسة اتضحت الموافقة على ان ازالة هذه الالغام سيتيح لنا توفير فرص عمل للشباب وازدهار السياحة والتنقيب عن المياه والبترول وبالتالى زيادة الدخل القومى وتحقيق التنمية.
- وقفت الالغام عقبة فى طريق زراعة حوالى ٣،٥ مليون فدان فى الساحل الشمالى العربى وإزالة هذه الالغام سيمكنا من زيادة رقعة الاراضى الصالحة للزراعة.
- عند التنفيذ لوضع برنامج وطنى وقومى شامل لإزالة الالغام واجهت الدولة اكبر تحدى يعوق هذه البرنامج وهو نقص الامكانيات المادية وعجز الموازنة العامة للدولة ومن وجهة نظر الدراسة وتفسيرها ان هناك موافقة على اتفاق الدولة على مشروع ازالة الالغام ولكن بنسبة صغيرة بسبب محدودية امكانيات الدولة، ويمكن الموافقة ايضا تدل فى نفس الوقت على ضرورة التمويل من خلال منظمات المجتمع المدنى والمشاركة من الدول المتسببة فى زراعة تلك الالغام.

- توفير مصادر الاموال اللازمة للتمويل فى عملية ازالة الالغام ترجع بنسبة كبيرة ان هناك موافقة على توفير مصادر الاموال من مشروع دولى وضرورة ان تتفق الدول المتسببة على ازالة الالغام من مصر بوضع قوانين تلزمها أو بجمع تبرعات دولية ومشاركة البرامج الدولية وزيادة التمويل لها ضئيل جدا بالنسبة لارتفاع تكاليف الازالة وهو ما ظهر من واقع الدراسة.

التوصيات

- مطالبة الدول المتسببة فى زرع الألغام بمصر بالحقوق القانونيه لضحايا الألغام والحصول على حقوقهم الإنسانيه من خلال المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر.
- المطالبة القانونية لدى المحافل الدوليه بحق مصر فى قيام الدول المتسببة فى زرع الألغام على اراضيها لتقديم الدعم المادى لإزالتها ودفع التعويضات لضحايا الألغام.
- مناشدة مجلس حقوق الإنسان العالمى والمصرى بإعطاء الأولوية على اجندتهما لهذه المشكله من المنظور الحقوقي.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية العامله فى مجال مكافحة الألغام ومنظومة حقوق وواجبات الإنسان ومساعدة ضحاياها والمحافظة على البيئة.
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة عن الألغام وأماكنها وأنواعها تشارك فيها الاجهزة المعنية لإمكانية المعلومات والخبرات فى الوطن العربى.
- توصى الباحثه باستخدام احدث اساليب الإدارة المتكاملة فى الأزمات وتطبيقها على الاوضاع الحاليه للألغام، وكيفية تلافى آثارها المجتمعيه المدمره .
- وتوصى الباحثه بأن يكون للإعلام المصرى دور مهم وفعال فى التوعية بقضية الألغام ومخاطرها وآثارها السلبيه على البيئة ومدى إعاقتها للتنمية فى مصر والمناطق الضارة على مستوى العالم .
- ومن خلال هذه التوصيات اود ان اقول من حق الأجيال القادمة ان تتسلم منا بيئه نظيفة كما خلقها الله سبحانه وتعالى، فيجب علينا التعاون مع كافة الأجهزة المعينه سواء الدوليه والإقليمية بشأن هذه القضية الهامه والعمل على حلها من الناحية القانونية .

المراجع

ابراهيم محمد مصطفى(١٩٩٦): مبادئ اقتصاديات الموارد البيئة،الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

احمد ابراهيم محمود(٢٠١٠): مشكلة الألغام الأرضية فى مصر،احوال مصرية ،الاهرام الرقمى،مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.

تقرير جمعية الناجين من الألغام بمرسى مطروح لعام (٢٠١٢): راجع التقرير على الرابط التالى: http://elgornal.net/news/news.aspx?id=1864272

تقرير معهد الكويت للأبحاث العلمية حول التأثير البيئي للألغام الارضية والمواد المتفجرة من محلفات الحرب والأعمال المتعلقة بالألغام فى العالم العربى الكويت ١٠ ديسمبر٢٠١٣.

حسين على احمد ومجيد على حمزة (٢٠١٣): التلوث البيئي وإثارة الاقتصادية على النشاط الزراعى فى محافظة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعه البصرة ،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد٣٢ ،المجلد الثامن.

شيماء احمد مجدى(٢٠٠٩): "ممر التنمية بين احتياجات المجتمع ورؤى المستقبل"(نظام معلومات مكانى مقترح) مؤتمر قسم الهندسة المعمارية –كلية الهندسة جامعة القاهرة .

عبد الله الصعيدى(١٩٩٣): الإقتصاد والبيئة، دار النهضة العربية ،القاهرة.

مركز خدمات المنظمات غير الحكوميةNGO"التخطيط الاستراتيجى دليل الجمعيات المرشدة"راجع الرابط التالى /www.ngoconnect.net/documents

موقع هيئة الاستعلامات المصرية مشكلة الالغام فى مصر www.sis.gov.eg/?lang=ar

موقع الامم المتحدة ،دور الامم المتحدة فى مكافحة الالغام، على الرابط التالى: www.un.org/ar/peace/mine/unaction.shtml

موقع الرسمى لوزارة الخارجية على الرابط التالى: http://www.mfa.gov.eg/Arabic/EgyptianForeignPolicy/InternationalOrgRelation/DisArm/Pages/DisArm277land_mines.aspx

موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٢٢–اغسطس ٢٠١٤ على الرابط التالى http://newcities.gov.eg/dispNews.aspx?ID=891 ugn h

موقع منتدى الجيش العربى على الرابط: www.arabic-military.com/t74658-topic

نزهة المضمض الأضرار الناجمة عن الألغام البرية في الصحراء المغربية شئون عسكرية واستراتيجية مجلة العهد الجديد للمغرب نوفمبر٢٠١٣

هبة حندوسة (٢٠١٠): المؤلف الرئيسى ومنسق قريق العمل، تحليل الموقف:التحديات التنموية الرئيسية التى تواجة مصر ٢٠١٠ مركز المعلومات واتخاذ القرار ،القاهرة.

هشام بشير وعلاء الضاوى(٢٠١٣): حماية البيئة والتراث الثقافى فى القانون الدولى،المركز القومى للإصدارات القانونية، القاهرة.

وائل محمد يوسف(٢٠١٠): كوارث الألغام وتأثيرها على التنمية العمرانية: دراسة حالة الساحل الشمالي الغربي في مصر،قسم التخطيط العمراني- كلية الهندسة- جامعة الأزهر، القاهرة.

وزارة التخطيط ،تحديث استراتيجية وخطة التنمية الشاملة للساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى(٢٠١٠-٢٠٣٢) ،الملخص التنفيذى ،ابريل ٢٠١١ .

وزارة التخطيط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- استراتيجية وخطة التنمية الشاملة للساحل الشمالي الغربي وظهيرة الصحراوي: في إطار تفعيل برنامج إزالة الألغام – المجلد الأول- يناير ٢٠٠٣.

وزارة التخطيط ،تحديث استراتيجية وخطة التنمية الشاملة للساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى(٢٠١٠-٢٠٣٢) ،الملخص التنفيذى ،ابريل ٢٠١١ .

William, S.,K., Elizabeth, E.&Jenks, M, (2000): "Achieving sustainable Urban Form", E&FN spon NY USA.

A PROPOSED LAWFUL FRAMEWORK FOR ENCOUNTERING THE PROBLEM OF MINES EXISTED IN EGYPTIAN LANDS AN APPLIED STUDY ON THE WESTERN NORTHERN COAST

[13]

Abdel Wahid, F. Z.[(1)]; Hawash, G. A.[(2)] and Hassan, Amal, H. M
1) Faculty of Law, Ain Shams University 2) Nasser Higher Military Academy

ABSTRACT

In fact land mines issue occupies a great amount of global concern because of the horrible human effects it leaves as the main purpose of these mines have been previously limited in military purposes and institutions. Later, this matter has turned into disastrous when it turned into a killing tool of civilians and innocents after wars have ended. This issue is an international issue for the spread out of land mines all over the world which is estimated by 110 million mines most of them in the Middle East and Africa. Naturally, this issue should worry and disturb the world.The risk of this problem if we take into consideration Egypt as the most harmed country because of mines, as Egyptian lands contain 22.7 million mines, meaning that Egypt is the second state on a world level that suffers from mines in its lands (21%). This study drives at exposing the international lawful framework for encountering the mines problem in light of public principles of the international human law and the international agreements; so that would achieve the international responsibility towards violation of law; discussing also the problem of mines on a national level in attempt to set a strategy for developing the western northern coast for purification lands from mines.

The research comes to several results which most important that the responsibility of combating mines is not limited only on the state has cultivated them but on the international community as a whole represented in the UN which upon its charters, it is responsible for peace and safety of states. Results also indicate that there is a world consciousness awakening recently that restricts and prohibits using mines.The study comes also to the potentiality of achieving total development; as there are huge developmental potentialities exist in the western northern coast in different economic fields if mines are removed from the area. There are true plans and visions exist currently towards removing such mines and the Armed Forces are exerting great effort to achieve this and purifying the area from mines. Yet, the success of the plans is associated with internal funding by the government, private sector, and the civil society; and also the external funding represented in the international supporting institutions.